وهو لا ينطبق على المراد اذ الغرض من قولك ما انعمت عليه الا شكرا انك مهما انعمت عليه شكر فهو
كالشرط والجزاء في ترتيب الثاني على الاول وليس المراد انك لم تنعم عليه الا في حال شكره او في حال
عزمه على الشكر حتى تكون حالا مقارنة او منتظرة ثم اجاب باختيار الثاني على ان المعنى ما انعمت
عليه الا مقدرا شكره بعد ذلك من الله واذا كان المقدر هو الله تعالى لزم وقوع المقدر فيفيد الكلام
ح ما اراده المتكلم من استعقاب انعامه شكر المنعم عليه وجوز الزمخشري ان يقع تاليها صفة
لما قبله نحو ما مررت برجل الا قائم وما مررت باحد الا زيد خير منه او يقوم وجعل الاخفش
وابو علي والمص في الاول صفة بدل محذوف اي الا رجل قائم وفي الثاني حالا قاله الدماميني
ومما جعله الزمخشري من التفريغ في الصفات نحو وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به قبل
موته فجعل ليؤمنن به جواب قسم محذوف والجملة صفة موصوف محذوف مبتدا خبره الجار
والمجرور قبله تقديره وان من اهل الكتاب احد وجعل غيره تالي الا خبر المحذوف موصوف بالجار
والمجرور تقديره وان احد من اهل الكتاب واورد عليه انه يلزمه حذف موصوف الظرف وهو
مخصوص بالشعر لحذف موصوف الجملة واجاب الدماميني بان الاختصاص اذا لم يكن المنعوت
بعض مجرور بمن كما في الاية او بفي ورده الشمني بانه يشترط تقدم المجرور على النعت كما في التسهيل
وغيره   بغير بمعنى غير بيد لكنها تخالفها من اربعة اوجه انها لا تقع صفة ولا يستثنى بها
الا في انقطاع ولا تضاف الا الى ان وصلتها ولا تقطع عن الاضافة ويقال فيها ميد بالميم
وظاهر كلامه في التسهيل انها اسم لكنه قال في توضيح المختار عندي انه حرف استثناء بمعنى
لكن ولا دليل على اسميتها قاله الدماميني وبقي خامس وهي انها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة
بل منصوبة كما في المغني تقول فلان كثير المال بيد انه بخيل وقيل تاتي بمعنى من اجل ومنه كما
في حديث انا افصح من نطق بالضاد بيد اني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر
وقال ابن مالك وغيره هي فيه بمعنى غير على حد قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول
من قراع الكتائب كذا في المغني اي من تاكيد المدح بما يشبه الذم كما بسطه الدماميني قال
السيوطي هذا حديث غريب لا يعرف له سند فتامل واجرى الشاطبي في غير التفاصيل السابقة
في تكرار الا للتوكيد او لغيره لكن لا يظهر ان يقال في غير بالالغاء اذا تكررت للتوكيد فاذا قلت
قام القوم غير زيد وغير عمرو فعمرو مجرور بغير لا بالعطف ظ ليست ملغاة قاله بهم   متعلق باستثني
الوجه ان يقال ثناها استثني ومجرورها   معربا وقد يبنى على الفتح في الاحوال كلها
عند اضافتها الى مبني كما في التسهيل واجاز الفراء بناها على الفتح في ما قام غير زيد لتضمنها
معنى الا قاله الفارضي وفي التصريح تفارق غير الا في خمس مسائل احدها ان الا لا تقع بعدها
الجمل وغير بخلافه الثانية انه يجوز ان يقال عندي درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندي درهم
الا جيد الثالثة انه يجوز ان يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد الرابعة انه يجوز ان يقال

قام

٥٧

قام القوم غير زيد وعمرو وبجر عمرو على لفظ زيد وبرفعه حملا على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد
وعمرو ولا يجوز في الا مراعاة المعنى الخامسة انه يجوز ما جئتك الا ابتغاء معروفك بالنصب
ولا يجوز فيه غير الا بالجر نحو ما جئتك لغير ابتغاء معروفك وما ذكره من امتناع مراعاة المعنى في
الا هو مذهب الجمهور وجوزه المص مع الا ايضا كما سياتي   فيجب نصبها في نحو قام القوم غير
زيد اي على اللغة المشهورة اما على لغة جواز الاتباع في الايجاب مع التمام كما تقدم فينبغي انه
يجوز رفع غير قاله بهم   عند قوم كما اسلفه المص حيث قال فيما تقدم وعن نصب سابق الخ
وفي نحو ما قام احد غير حمار معطوف على قوله في هذا المثال   ويمتنع في نحو ما قام غير زيد
اي عند غير الكسائي فانه اجاز في نحو ما قام الا زيد النصب بناء على مذهبه من جواز حذف
الفاعل كما مر عن بهم   اصل غير الخ اي وضعها الاصلي على ان يوصف بها لانها في معنى اسم الفاعل
فتفيد مغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد او بالوصف نحو دخلت
بوجه غير الذي خرجت به كما قال الرضي والاصل الاول والثاني مجاز   اوشبهها من المعرفة المراد
بها الجنس كالموصول في المثال فانه مبهم باعتبار عينه   فان الذين جنس الخ حاصله ان غير
متوغلة في الابهام فلا بد لوقوعها صفة لمعرفة في الاية من تاويل فاما ان يراعى اصلها من
التوغل في الابهام ويعتبر كون موصوفها كالنكرة في المعنى فيتطابق الصفة والموصوف في مطلق
التنكير وهذا هو الذي اشار اليه الش بقوله فان الذين الخ وحاصله التاويل في الموصوف
بتقريبها الى النكرة واما ان يراعى ضعف ابهامها في هذه الحالة لوقوعها بين ضدين ويعتبر
ح كونها كالمعرفة فيتطابق الصفة والموصوف في مطلق التعريف وهذا هو الذي اشار اليه الش
بقوله وايضا الخ وحاصله التاويل في الصفة بتقريبها الى المعرفة وهذا هو المتبادر من كلام الخ
واما قول البعض مراده بقوله وايضا مهي اذا وقعت الخ افادة ان غير اذا وقعت بين
ضدين تتعرف بالاضافة فيصح ان تقع صفة للمعرفة ابعد لو كانت تلك المعرفة مشبهة
للنكرة فيبعده قوله ضعف ابهامها وما يقول زال ابهامها فانهم يبق شي اخر وهو
ان في غير ثلاثة اقوال قيل لا تتعرف مطلقا وقيل تتعرف مطلقا وقيل تتعرف اذا وقعت بين
ضدين كما في صراط الذين الاية مقابل هذين القولين الكوفيين في الاية صفة وعلى الاول تكون
بدلا لا بدل نكرة من معرفة وح لا يحتاج الى التاويل الذي ذكره الش الا ان قيل انها لا تتعرف
مطلقا وانها في الاية صفة ولم نعثر عليه   فلما ضمنت معنى الا مرتبط بقوله اصل غير ان
واعربت ح لمعارضة الشبه بالاضافة للمفرد على ان بعضهم بينها كما تقدم وعبارة الرضي
في توجيه حمل غير على الا وحمل الا على غير في نصبها اصل غير ان تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها
لموصوفها ذاتا او صفة واصل الا المغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا او اثباتا فلما اجتمع ما بعد الا
وما بعد غير في معنى [مشطوب] المغايرة حملت الا على غير في الصفة فصار ما بعد الا مغايرا لما قبلها